

من وزيرة المالية  
إلى

N° 1014

23/11/2021

الموضوع: حول نسبة الضريبة على الشركات

المرجع: مكتبكم الوارد بتاريخ 28 ماي 2021

لقد ذكرتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن نشاط شركتكم يتمثل في توزيع مواد التجميل والعطورات الحاملة لعلامة " \*\*\*\*\* " وفقا لعقد مبرم في الغرض مع شركة " \*\*\*\*\* " الفرنسية ينص على أن شركتكم لا يربطها مع الشركة الفرنسية إلا بعض الالتزامات التجارية ك شراء المنتجات واتباع سياسات تجارية معينة، وذلك دون استغلال التسمية ودون دفع أي مقابل مالي من قبل شركتكم. فطلبتم بالتالي التأكيد على أن شركتكم تخضع للضريبة على الشركات بنسبة 15% وليس بنسبة 35% المطبقة على المستغلين تحت التسمية الأصلية لتسمية أو لعلامة تجارية أجنبية.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه وبالرجوع إلى العقد المبرم بين شركتكم وشركة " \*\*\*\*\* " الفرنسية وبناء على رأي وزارة التجارة وتنمية الصادرات حول العقد المذكور، يتبين أن الأمر يتعلق بعقد توزيع يعتمد أساسا على البيع عن طريق النشريات ولا يتضمن العناصر المميزة لعقد استغلال تحت التسمية الأصلية على غرار نقل الخبرات المكتسبة والمهارات الفنية واستغلال حقوق الملكية الفكرية لقاء مقابل مالي باستثناء العنصر المتعلق بالتمثيل الحصري، ولا يمكن بالتالي تكييفه على أنه عقد استغلال تحت التسمية الأصلية.

وعليه، لا تعتبر شركتكم مستغل تحت التسمية الأصلية لتسمية أو لعلامة تجارية أجنبية وتخضع بالتالي للضريبة على الشركات بنسبة 25% بالنسبة للأرباح المحققة قبل غرة جانفي 2021 وبنسبة 15% بالنسبة للأرباح التي تحققت ابتداء من هذا التاريخ.

وتقبلوا سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام  
عن وزيرة المالية وبتفويض منها

للدراسة والتقرير  
بمدير الشؤون